جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني

تحت اشراف الاستاذ : د بوزيد سفيان

من إعداد الطالب :بنودير حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفحة	الاسم واللقب	الرتبة
رئيسا	يسعد عبد الرحمن	استاذ محاضر أ
مقررا	بوزيد سفيان	استاذ محاضر أ
مناقشا	مكاوي محمد الامين	استاذ محاضر ب

السنة الجامعية :2018/2017

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إعداد هذا البحث

من أساتذة ومؤطرين خصوصا الأستاذ المؤطر الدكتور سفيان

بوزيد كما أقدم جزيل الشكر للأساتذة الذين درسوني طيلة

فترتي الدراسية بالجامعة وأقدم تحياتي الخالصة لإخوتي

الطلبة الذين درسوا معي في الجامعة متمنيا لهم جميع

التوفيق والنجاح في حياتهم الدراسية والمهنية .

وشكرا

إهـــــداء

اهدي هذا البحث المتواضع الى روح أبي المتوفى الذي كان طالما شجعني في دراستي ويحفزني وكذلك لن انسى افراد عائلتي امي تاج رأسي ومقام فخري وإخوتي الاثنين. وجميع افراد عائلة بنوديربحي بني كثير.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

ان موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر يعد من الموضوعات الاشد اغراءا وجذبا في الاوقات الراهنة خصوصا لدى الدول التي تعتني وتعطي كامل الاهمية لهذا النوع من الاستثمارات بصفته مكون فعال يندرج ضمن سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية فالآن ونحن في اقتصاد عالمي حر تجري فيه العلاقات الاقتصادية من تصدير واستراد وتعاملات مالية واستثمارات بكافة انواعها ايضا ندرك اهمية هذا النوع من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك لكثرة ايجابياته الموجودة في مميزات هذا الاخير فهو يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلدان عبر التشغيل والإنتاج السلعي وتحقيق ايرادات للدولة خصوصا الدول النامية التي تتمتع بالموارد وتفتقر لعنصر التكنولوجيا والتكوين البشري الذي يسير الهياكل والمؤسسات الاقتصادية لديها كالجزائر مثلا والتي تسعى الى تحقيق هذا النوع من الاستثمارات رغم العوائق القانونية والإدارية التي تسعى فيها البلاد رغم التناقض الدولي القائم والذي يتجلى في سعي كل دولة متقدمة تكنولوجيا للحصول على اكبر قدر من الاستثمارات خارج بلدانها من اجل ان تحقق هي كذلك ايرادات مالية والتي تجد الدول النامية والتي في طريق النمو كوعاء للاستثمار فيها.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية التالية :

- **كيف يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟**

ولإبراز ملامح الاشكالية بشكل اوضح نطرح عدد من الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار عموما والاستثمار الاجنبي خصوصا وماهية اشكال وأنواع هذا الاستثمار ؟
- ما مدى دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية؟
- ما هي حالة الجزائر في الاستثمارات الاجنبية في العالم؟

فرضيات البحث

قصد الاجابة على اسئلة البحث ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- يتحدد الاستثمار الاجنبي المباشر عبر محددات معينة.
- يسمح الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد المضيف في تحقيق تنمية اقتصادية

اهداف البحث

نحاول من خلال هذا البحث ابراز ما يلي

- توضيح ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.
- اثر ودور الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

اسباب اختيار الموضوع

يرجع اختياري لهذا الموضوع الى :

- رغبة شخصية حول الموضوع نظرا لأهميته في الوقت الراهن.
- تبيان اهمية ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان

اهمية الدراسة

- توضيح المقصود العام والخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر ومكوناته وأهدافه
- ابراز دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية مع التلميح لحالة الجزائر

الصعوبات التي واجهناها في البحث

- قلة المراجع ونقص في الوضوح
- ضعف وقلة الاحصائيات وتقدمها خصوصا الاحصائيات المتعلقة بالجزائر.

الادوات المستعملة في البحث

اثناء قيامنا بالبحث قمنا بـ

- الاعتماد على المراجع من الكتب و المذكرات.
- الاستعانة بشبكة الانترنت من اجل الوصول لإحصائيات حديثة فيما يخص الموضوع عبر المواقع الاحصائية ذات مصداقية.

استعراض الخطة المتبعة في البحث

- **الفصل الاول :** تم التطرق فيه الى الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي بشكل خاص وذكر مختلف انواعه ومحدداته.

- **الفصل الثاني :** تطرقنا الى مفهوم التنمية الاقتصادية حيث تناولنا ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها وماهية مفاهيمها.

- **الفصل الثالث :** وعرجنا فيه الى محتوى الموضوع الذي طرحناه حيث ابرزنا دور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في التنمية الاقتصادية ولمحنا الى حالة الجزائر من الاستثمار الاجنبي المباشر فيها عبر طرح احصائيات تخص الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في هذا البحث.

الفصل الأول

الاستثمار الاجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

إن المتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرها من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أخذ الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دوراً هاماً في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومن بين الخصوصيات الأخرى، نجد الأشكال التي يتدفق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلقة بالتدويل والتعاون الدولي، أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار غير المباشر مع الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، ومما لا شك فيه فأن للاستثمار الأجنبي دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموماً، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات لتجسيد الاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية.

ولا شك أن تحقيق هذا الاستثمار هو مرهون أساساً بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته، كما انه لا يمكن لأحد تجاهل أهمية بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، في نفس الوقت يخطأ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بلا تكلفة.

وما سندرسه في هذا الفصل هو كالأتي:

- **المبحث الأول:** ماهية الاستثمار.
- **المبحث الثاني:** الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثالث:** الاستثمار الأجنبي المباشر الأهداف والدوافع.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار.

يعرف الاستثمار على انه مجموعة إنفاقات للموارد المالية و البشرية والمادية بهدف تحقيق غرض اقتصادي المتمثل في الأرباح ,وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول :تعريف الاستثمار

الاستثمار هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات. لذلك فإن المفهوم الاقتصادي لكلمة «إستثمار» يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة. ويحسب حجم الاستثمار عادة بوساطة قيمة الإنفاق التي تتم في مدة زمنية معينة على تكوين أصول ثابتة جديدة.

يوجد فرق كبير في استخدام مصطلح الاستثمار بين الاقتصاد والمالية فمجال الاقتصاد يشير إلى أن الاستثمار الحقيقي (مثل آلة أو منزل) بينما المالي يشير إلى الأصول المالية ، فهذه الأموال التي تودع في البنك أو السوق ثم يمكن أن تستخدم في شراء أصول حقيقية.

وبناء على ذلك، فإن الاستثمار في بلد ما هو ذلك الجزء من الناتج العام، لذلك البلد في المدة المعينة، الذي يجري إنفاقه على الجديد من الأصول أي من الإنشاءات والمعدات والتجهيزات والمرافق وعلى الإضافات الحاصلة في تلك المدة في المخزون الاستثماري. وعند الكلام عن الاستثمار يجدر التفريق بين «الاستثمار الإجمالي» و«الاستثمار الصافي»، فالأخير هو الأول ناقصاً الاهتلاك أي قيمة ما يخرج من الاستثمارات السابقة.

وكذلك يجدر التفريق بين الإنفاق الاستثماري في مدة زمنية معينة، أي تكوين الأصول الرأسمالية الجديدة في تلك المدة، وبين مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة على مر السنين. فالاستثمار أو التكوين الرأسمالي هو عملية تدفق إنفاق استثمار جديد، في حين أن مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة حتى بداية المدة الزمنية المعنية لا تعدو كونها كتلة جامدة من رأس المال القائم.[1]

وبمفهوم أخر يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة أو يقصد به كذلك كمية رأس المال المستخدمة في إنتاج الخدمات أو السلع وتوفيرها في الأسواق . ويمكن تعريف الاستثمار أيضا بأنه الممتلكات والأصول التي يحصل عليها الأفراد للحصول على المال في الحار أو في المستقبل، أو وضع مبلغ مالي واستثماره في شيء معين مثل الأعمال التجارية ومنها شراء العدد والآلات والأسهم. يوجد أنواع مختلفة من الاستثمار فقد يكون استثمار ثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات، أو استثمر متغير مثل الممتلكات والأصول

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان ص32.

المطلب الثاني : خصائص الاستثمار

للإستثمار عدة خصائص و هي : مصاريف الإستثمار ، التدفقات النقدية ، مدة حياة الإستثمار.

أولا - مصاريف الإستثمار:

عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على إستثمار و تحوي كل من تكاليف إستثمارية و تكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الإستثمارات.

أ- تكاليف إستثمارية :

و تتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الإستثمار و هي كالتالي :

- تكالبف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالنقل
- تكاليف إجراء التجارب
- تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي
- تكاليف متعلقة بالتصميمات و الرسومات الهندسية للإستثمار

ب- تكاليف التشغيل :

و هي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية و ذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل، و من أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج و المصاريف المتعلقة بها كمصاريف النقل و أجور العمال.

ثانيا - التدفقات النقدية:

ويقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات و المخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز او الإنشاء حتى العمر المتوقع ، و هي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا ، حيث تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية :

- التدفق النقدي الإجمالي = نفقات الإستثمار- مداخيل الإستثمار
- التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي - (الضرائب + مستحقات الغير)
- التدفق النقدي الصافي = المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات على الإستثمار

ثالثا - مدة حياة الإستثمار:

هي المدة التي يكون فيها الإستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة ، و نميز في مدة حياة الإستثمار عمر إقتصادي و الذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل الإستثمار إقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد و عمر إنتاجي و الذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الإستثمار صالحا للإنتاج.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمارات.

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة أدواتها أو نوع ملكيتها أو المكان الجغرافي لتواجدها أو جنسية القائم بها ...الخ، و فيما يلي البعض من هذه التصنيفات.

أولا- حسب نوعية الاستثمار.

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار و هي:[2]

- استثمارات اقتصادية تهدف مباشرة إنتاج سلع و/أو خدمات تخصص للاستهلاك و/أو للاستثمار .كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية ...الخ.

- استثمارات اجتماعية تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للفرد، كتلك الموجهة للأنشطة الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.

- استثمارات إدارية تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تصون المجتمع، أو تنظم أداءه، و ذلك كمرفق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.

[2] حمد حسن الجبوري, الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية , دار المسيرة للنشر,الاردن

- استثمارات في الموارد البشرية تقوم على التنمية البشرية، و تتجلى في برامج تدريب المواطنين و المدارس الرسمية و أنواع أخرى من التعليم، فهذا الاستثمار يركز على الثروة البشرية.

ثانيا - حسب أداة الاستثمار.

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية و استثمارات مالية و استثمارات معنوية.

- الاستثمارات الحقيقية أو المادية :و تسمى أيضا باستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. " و يعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفّر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب ...الخ، و يقصد بالأصل الحقيقي الفصل الأول الاستثمار، سياسته و مناخ .فكل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة ". بمعنى أن هذه الاستثمارات تتعلق " بشراء أو إنشاء سلع تجهيزية. تسمح بتجديد المعدات القديمة أو المهجورة (استثمار تعويضي)؛ أو تنمي طاقة النشاط في المؤسسة سواء في نفس القطاعات التي تعمل فيها عادة (استثمار توسعي) أو في قطاعات جديدة (استثمار تنوعي).

- الاستثمارات المالية :و هي " شراء تكوين رأسمالي موجود. و هذا يعني شراء حصة في رأسمال) سهم (أو حصة في قرض) سند أو شهادة ايداع أو إذن خزينة (تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تضمها القوانين ذات العلاقة ".

- الاستثمارات المعنوية :و تتعلق بامتلاك أو كسب المعارف Les connaissanc و الأصول الفكرية Les actifs intellectuelsكشراء التراخيص أو إنجاز أعمال بحثية علمية، و تكوين العمال .

فالاستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية و تدعى أحيانا الاقتصادية و هي موضوع هذا البحث لها كيان مادي ملموس و ذات صلة بالطبيعة و بالبيئة، بينما الاستثمارات المالية تعبر عن حقوق و التزامات تنشأ بين طرفين نتيجة معاملات بينهما أداتها أوراق تسمى الأصول المالية. و هذه الأخيرة "عبارة عن وثائق و مستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها و/أو عوائدها ". فإذا كان الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية أو الملموسة فإن الاستثمار المالي يعني بتوفير الأموال اللازمة للحصول على هذه الأصول المادية . فهناك ارتباط وثيق بين هذين النوعين من الاستثمار (المادي و المالي)، بحيث يستخدم الاستثمار المالي في الحصول على أدوات الاستثمار المادي أي أن الاستثمار المالي هو أداة تمويلية للاستثمار المادي.

ثالثا- حسب معيار التعدد و عدم التعدد.

و يقصد بتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي و/أو المالي. أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر. لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

- **استثمار متعدد :** و يسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت كذلك يسمى الاستثمار الاجنبي الغير مباشر.

الشكل رقم(01): انواع الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة[3]

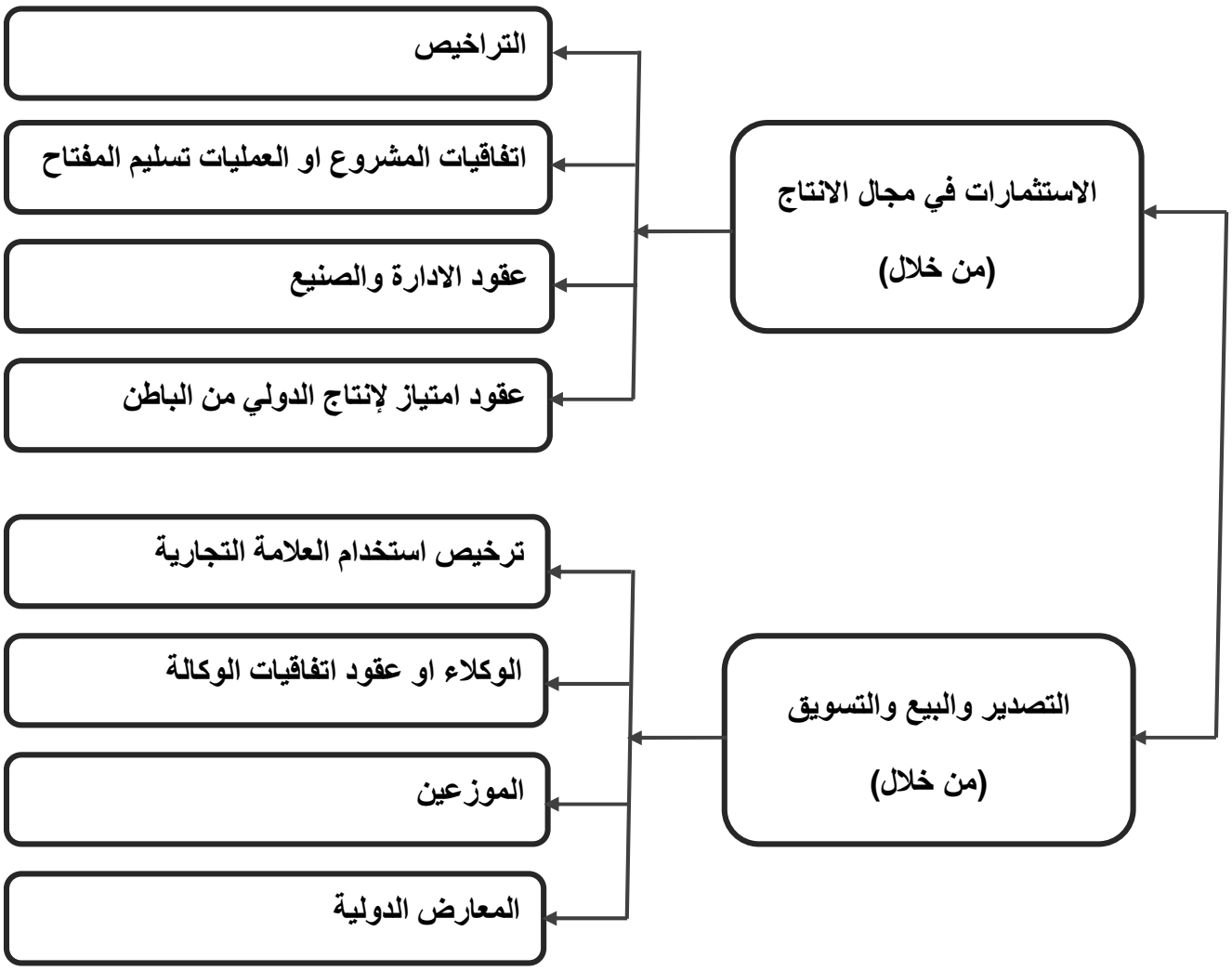

المصدر:عبد السلام ابو قحف, ادارة الاعمال الدولية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2006,ص29

[3] عبد السلام ابو قحف, ادارة الاعمال الدولية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2006,ص29

- **استثمار غير متعدد (وحيد)** : و هو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي". و هذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة. فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، و لكنه يكون متعددا (محفظة) و لو ضم استثمارين فقط من نوعين مختلفين[4].

رابعا- حسب معيار القائم بالاستثمار.

يعتمد هذا التصنيف على شخصية المستثمر إن كانت شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية. لهذا تصنف الاستثمارات إلى استثمارات مؤسسية و استثمارات شخصية.

الاستثمارات المؤسسية :و هي الاستثمارات التي تنفذ من طرف أشخاص اعتباريين (مؤسسات، هيئات...) و ليس طبيعيين، أي استثمارات المؤسسات بكل أنواعها في مختلف مجالات الاستثمار و باستخدام مختلف أدوات الاستثمار المادية و المالية.

الاستثمارات الشخصية :و هي تلك التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات. بغض النظر عن أدوات الاستثمار التي يستخدمها إن كانت مالية كالأسهم و السندات، أو مادية كالعقارات و غيرها، أو مزيج من الأدوات المادية و المالية.

[4] علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرنة، أساسيات الاقتصاد، الطبعة 6 ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2003

خامسا- حسب معيار ملكية الاستثمار .

و نقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى. أي ما يسمى بالاستثمار العام و الاستثمار الخاص و الاستثمار المختلط الفصل الأول الاستثمار، سياسته و مناخ.

الاستثمار الخاص :و هو ما يقوم به " شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة ".

الاستثمار العمومي :و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية.

الاستثمار المختلط :و هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص و طرف عمومي.

سادسا- حسب المعيار الجغرافي.

تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار إلى استثمارات داخلية و أخرى خارجية.

الاستثمارات الداخلية :هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني باستثناء المناطق الحرة بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية، و عن جنسية المستثمر، وطني مقيم أو أجنبي.

الاستثمارات الخارجية :هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من طرف مواطنيه، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، أو استثمارات الأجانب داخل بلد ما. و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته

الاستثمار في المناطق الحرة :و هو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات و معاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، و مع أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، و منح تراخيص شغل الأراضي و العقارات، و دخول و خروج البضائع إليها و منها ...الخ[5]

المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين و المنضمات والهيئات الدولية والباحثين الاقتصاديين

المطلب الاول :ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

تعد عملية تدفق رؤوس الاموال الاجنبية احدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة المالية, بالاضافة الى كونها من المصادر المهمة للتميل الخارجي اللازمة لتميل البرامج والمشاريع الاقتصادية في البلدان فاذا كان الاستثمار الاجنبي النباشر ظاهرة حديثة كمصطلح, الا انها كمفهوم تعود الى منتصف القرن التاسع عشر قد تحدث عنها الاقتصاديون على انها حركة رؤوس الاموال.

[5] طلال بن سمينة ,الاستثمارات الاجنبية المباشرة,ص32

وخلال العقود الاولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات و ميزان التجاري , واثناء ذلك سيطر و تحكم و صدر رأس المال في كل من فرنسا و المانيا و الولايات المتحدة و هولاندا و بلجيكا و سويسرا و السويد.

كان يطلق على حركة رؤوس الاموال بالاستثمار الدولي الى غاية عام 1930 حيث ورد ذكر الاستثمار المباشر. وبقي الخلط بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الغير مباشر الى غاية عام 1968 حيث تم الفصل بين المفهومين .

فالاستثمارات المباشرة تطلق على كل الاستثمارات الاجنبية التي لا تؤثر في اسواق الاوراق المالية و هي استثمارات الشركات المسجلة في الدولة الام و تعمل في الخارج .

اما مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر فقد اطلق اول مرة سنة 1967 من قبل (ماثيو سايمون). اذ ركز و أعطى اهتماما خاصا للشركات الام التي تمارس نشاطها خارج الحدود التي تمارس نشاطها الاقتصادي في الحيز الجغرافي داخل الدولة الام ولها نشاطات اقتصادية في الخارج. ويتضمن كل انواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية و المؤسساتية وجميع انواع الاسهم و القروض المصرفية .

ومن هنا نورد عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر و هي كالأتي:

تعريف صندوق النقد الدولي :

يتمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في كل تدفق مالي الى مؤسسة اجنبية, او كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة اجنبية شرط ان يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هده المؤسسة التي تختلف اهميتها من بلد لأخر.

تعريف هيئة الامم المتحدة للتجارة و التنمية ' UNCTAD ':

فقد عرفت الاستثمار الاجنبي النباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الامد , حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي في فرع اجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي الى جنسيتها.

تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين ، باستثمار أمواله في بلد آخر ، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية ، و بهدف تحقيق عائد.
- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أوكل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة).

مثال : عبد الفتاح مستثمر مصري اراد توسيع استثماره فقام باستثمار متمثل في مصنع لعجلات السيارات في الجزائر فمجموع الانفاق الكلي على المصنع تطلب 1 مليار دج وذلك طبعا بعد قيامه بالاجراءات القانونية الخاصة بالبلد المضيف فهذا ما يمثل عنه الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الثاني : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتغير اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر باستمرار في الكثير من الدول في العالم و ذلك بما تقتضيه حاجة هاذه الدول ومصالح الشركات متعددة الجنسيات ويمكن رصد عدد من الاشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الاسواق وغياب العوائق امام التجارة الدولية ومنه هاته الاشكال كالاتي :

أ- الاستثمار الاجنبي المباشر المرتبط بالملكية

ويمكن ان يأخذ احد الاشكال التالية

I. الاستثمار المشترك :

هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين او اكثر من بلدين او اكثر عن طريق شركة دولية النشاط, ويحدث ذلك في شكل مضروعات اقتصادية وتندرج فيها عمليات انتجاية تسويقية ومالية ويرى بعض الاقتصاديين ان عملية المشاركة لا تقتصر على رأس المال فقط بل تمتد الى اتخاذ قرارات والادارة وبراءة الاختراع.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) الاستثمار المشترك على انه " الاتحاد بين مشروعين او اكثر قيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشأه ويديره المشتركون "

ان هذا النوع من الاستثمار يساعد على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الاخر , فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية وبالقوانين والاجراءات والفهم اسواق العمل المحلية, اما الطرف الاخر فلديه التكنولوجيا الصناعة و الخبرة الادارية والانتاج المتقدم كما انه بالنسبة للطرفين فان المشاركة في مشروع جديد تساعد تقليل رأس المال المطلوب مقارنة في ما قام احد الطرفين بمفرده باقامة المشروع.

ان عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية لها عدة مميزات من اهمها

1. استحدام احدث التقنيات المتقدمة التي توصلت اليها الشركات الاجنبية
2. انتاج سلع دات جودة عالية,وهدا ما يساعدها على المنافسة في السوق العالمي
3. بناء مشاريع اقتصادية واسعة الانتاج, وهدا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم
4. حصول الشركات الاجنبية على المواد الاولية و الوقود بأسعار مناسبة مما ينعكس ايجابا على هيكل تكاليف الانتاج
5. تدريب الكوادر المحلية بشكل منظم ومكثف في حقول الانتاج والتسويق والادارة الصناعية
6. زيادة رأس مال المشروع بقدر كبير وبدلك تقل مخاطر الاستثمار واعباءه على المستثمر الاجنبي والاقتصاد الوطني .بالاضافة الى ما تقدم فالاستثمارات المشتركة تكون بمنأى عن التقلبات السياسية واكثر مرونة في عملية الانفاق ولاتحتاج هده المشروعات التحرير الكامل للتجارة و عوامل الانتاج ,بل تتطلب عملية تحرير في أفظل الأحوال المنتجات وعوامل الانتاج الخاصة بهده المشروعات فقط .

II. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

هدا الاستثمار من أكثر الأنواع من الاستثمارات المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ,حيث لا وجود للشريك الوطني ,وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات ,وقد تقوم بنقل الادارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنلوجيا والالات من البلد الام الى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هده الاستثمارات وتقديم ما تحتاج اليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة الى غير دلك .

وفي المقابل فأن البدان المضيفة وخاصة البلدان النامية تتردد كثيرا بل ترفض احيانا مثل هدا النوع من الاستثمارات .ودلك خوفا من التبعية الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواقها ,الى أن الواقع يشير الى انتشار هدا النوع من الاستثمار في تادول النامية,بل صار وسيلة لجدب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ,وذلك بعد زيادة حدة المنافسة

بين الدول النامية بل حتى الدول المتقدمة صناعيا,وبدلك أخدت الدول بالتصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها .

ونستطيع القول بأن شركات البلدان المصدرة لهدا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية ,بريطانيا ,فرنسا,هولندا,كندا اليابان ,ايطاليا بلجيكا ,سويسرا,استراليا,النمسا , الدنمرك ,السويد,النرويج,البرتغال.

وتأتي الولايات المتحدة واليابان في مقدمة هده البلدان من حيث نصيبها النسبي في جملة التدفقات لرؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة الى الدول النامية

ب - من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي

ونقصد بطبيعة النشاط الإقتصادي، القطاع الإقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إليه (الاستثمار الاجنبي المباشر). ويمكن ذكرها على الشكل الآتي :

اولا - الإستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي

وهو الإستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

ثانيا - الاستثمار الاجنبي المباشر الصناعي

يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الإستهلاكية و/أو الر أسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات و الآلات، والملابس، والمواد الغذائية....إلخ

ثالثا - الاستثمار الاجنبي المباشر غير الصناعي

و هو شبيه بالصناعي: غير أن المنتجات في هذا النوع من الإستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و في شكل خدمات مثل: الإتصالات النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات والفنادق...إلخ[6].

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية إلى جانب قرارات تجسيده. و أيضا قرارات إختيار مواقعه وهذا ما يعني بضرورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة إما بالشركات الأجنبية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر و حتى دولها الأصلية هذا من جهة، كما تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المصدقة بما فيها الدول النامية .

[6] علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرنة، أساسيات الاقتصاد، الطبعة 6 ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2003.

أ- العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية

لا شك أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الإستثمار خارج البلد الأصل و هي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

اولا : الشروط المتعلقة بمستوى العمالة

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي

- وجود عدد كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها.

- ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي إلى جانب الكفاءة الضرورية و كذلك مدى إجاتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.

- تمتعها بمستوى معيشي وتعليمي مقبول.

- إنخفاض تكاليفها، على سبيل المثال في الأجور والرواتب تكون منخفضة مقارنة بنظيرتها السائدة في البلد الأصلي.

- و لا شك من أن توافر الشروط هو محدد أساسي من محددات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة التي تتمتع بذلك.

ثانيا : الشروط المتعلقة بالمتطلبات

فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، ووسائل النقل المختلفة، إلى جانب الخدمات المتعلقة بالإتصالات، الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة، مما سيؤثر على سلوك الشركات الأجنبية بالإيجاب، ويسمح لها بإختيار موقع إستثماراتها في البلد المناسب

ثالثا : المميزات التي تميز صناعات معينة

و تتمثل الخصائص المميزة لكل صناعة سببا رئيسيا وراء تحديد (الشركات متعددة الجنسيات) خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع إستثماراتها.

رابعا : درجة المخاطر المحلية

أما الأخير فيتعلق بدرجة المخاطر المحلية. مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار في الدول التي تستخدم أساليب السيطرة و الإستيلاء أو الدول التي ينعدم فيها الأمن ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية .

وعليه إتخاذ قرار الإستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة. التي ستكون نتائجها وخيمة.

ب- العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العوامل التي ذكرناها سالفا والتي تحدد إختيار مواقع الإستثمار من طرف الشركات الأجنبية، هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لأجل إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر .

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبتت خلال عقدي 60 و 70 بالخصوص أن نفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة. و هذا ما يفسر أن تلك الدول تملك المناخ الاستثماري الملائمة على عكس الدول النامية بإستثناء بعضها فقط مثل جنوب شرق آسيا.

ويمكن استخلاص ما سبق في المخطط المتمثل كالأتي:

الشكل (02) : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المضيفة[7]

[7] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , دور الاستثمار الاجنبي المباشرلا في التنمية الاقتصادية ص68.

المبحث الثالث : الاستثمار الاجنبي المباشر الاهداف والدوافع

المطلب الاول : أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني رفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية و اجتماعية إستراتيجية

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية - .

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها

- يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها

- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكاتبها في السوق .

الثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين و تتمثل الأهداف فيما يلي [8]

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح

- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات و بذلك فغن المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل.[9]

- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

- الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

- استمرار الدخول و زيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة[10].

[8] منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005 ،ص 584.
[9] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2003 ،ص35
[10] -هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2003 ، ص 03 .

المطلب الثاني: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف تامة وراء القيام بالإستثمار الأرضي المباشر أو إجتذابه بمعنى أخر هي الأهداف التي يطمح إليها المستثمر و يرغب في تحقيقها. في هذا السياق نبلور ما يلي:

- الدوافع الكامنة وراء القيام (الإستثمار الأجنبي المباشر) .

- الدوافع الكامنة وراء إجتذاب (الإستثمار الأجنبي المباشر)

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

ونذكر منها:[11]

- الإختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات م.ج تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.

- يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الإستثمار و التجارة مثل الضرائب والرسوم.

- منها ما شكل مصدرا حقيقة للمواد الأولية من مناجم الحديد و الصلب، و منابع البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك أنها مواقع هامة للإستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

[11] حمدي مية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003.

ثانيا: دوافع إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.

- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الإستفادة منها.

- إجتذاب الإستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.

- يعتبر الإستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له. أي هو أداة تمويلية خارجية.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الموال الدولية التي تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها

أما بالنسبة للدول المضيفة له، فإنها أضحت تدرك بأن له مزايا كثيرة .

قد تجنيها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها .لكن في المقابل لا يعني ذلك بأن الاستثمار الأجنبي لا يخلو من العيوب لكل من الدول المضيفة له و المصدرة له.

أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر .

للإستثمار الأجنبي مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتتمثل في:

أ- إيجابياته بالنسبة للدول المضيفة له

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

- كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة، كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة. اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، ومن جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.

وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف الصحي ، الكهرباء...الخ

- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد وتقنيات السير الفعال.

- خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية و إستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

ب- إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية:

- يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

- يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.

- إستغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

- استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.

- إستغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم إحتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية، أو القروض مسيرة...إلخ. وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الإستثمار

ثانيا : سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الإيجابيات هناك عدة سلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة والمضيفة للإستثمار.

أ- سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي

- عندما يصل الإستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية، في الخارج، بالإضافة إلى الإستنزاف الحقيقي لإحتياطات العملة الأجنبية.

- تركز نشاط معظم الشركات الإستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى. و يعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الإستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية .

وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة، ومن ثم بلوغ مستوى الإحتكار من قبل المستثمرين الجانب.

- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الإستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

- التأثيرات السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الإستغلال الإقتصادي والسياسي، خطر المراقبة الأجنبية في إقتصاديات الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر و خطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الإقتصادية ومن بينها المجالات الإجتماعية والثقافية و ربما حتى السياسية أحيانا.

ب- سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة به كالآتي:

- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها و إلى الدول الأصلية المصدرة للإستثمار الأجنبي.

- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، و التأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الإستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

- مما سبق يمكن القول بان الإستثمار الأجنبي لديه مجموعة من السلبيات.

- الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة إتخاذ التدابير الأكثر فعالية من أجل الإستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الإمكان من عيوبه.

- من كل ما سبق نستخلص أن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في تمويل هذه الدول و ذلك من خلال عوامل متعددة من شأنها أن تنشط سوق الأوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق إجتناب المزيد من هذه الإستثمارات التي تتوقف على إستقرار المتغيرات الإقتصادية السابقة الذكر وخاصة إستقرار أسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الأدوات المستعملة فيه.

جدول رقم (01) : مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1- البحث عن أستثمارات ذات ضرائب أقل وبدون خطر. 2- التخلص من مخزون سليم راكد. 3- التخلص من تكنولوجيا متقادمة. 4- التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر. 5- البحث عن أسواق جديدة. 6- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. 7- إختيار المنتجات الجديدة و إستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العملية والميدانية. 8- البحث عن أرباح ضخمة. 9- التخلص من مخالفات الإنتاج بالدولة المضيفة. 10- الإستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة. 11- إستغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة. 12- الإستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب.	13- تحقيق تقدم إقتصادي. 14- جلب الإستثمارات الدولية و الأجنبية. 15- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. 16- توفير الإدارة الكفاءة المتقدمة. 17- المشاركة في مشكل البطالة محليا. 18- توظيف عوامل افنتاج المحلية. 19- إحلال الإنتاج محل الواردات. 20- الإقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة. 21- تقديم مجموعة من المز ايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الإستثمار الأجنبي. 22- إنشاء صناعات جديدة. 23- التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارف. 24- تنمية التجارب الخارجية. 25- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار، "الإستثمار الدولي والتنسيق العربي"،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 ،ص23.[12]

خاتمة الفصل

نتيجة لما رايناه في هذا الفصل فان الاستثمار ينقسم الى عدة انواع ويتحدد وفقا لعدة محددات ومعايير ذكرناها في السابق ومما لا شك فيه ان كل دولة تسعى لتحقيق الاستثمار الاجنبي في بلدانها من اجل زيادة الانتاج والدخل بينما يسعى المستثمر الاجنبي لتحقيق الارباح والعوائد المالية هو كذلك.

[12] فريد النجار، "الإستثمار الدولي والتنسيق العربي"،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 ،ص23

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

تهدف بلدان العالم الى تحقيق اقصى درجات الانتعاش الاقتصادي وذلك عبر السياسات التنموية في جميع المجالات سواءا الاجتماعية او الثقافية او الاقتصادية الا انها تركز بشكل كبيرعلى التنمية الاقتصادية في بلدانها وذلك بصفتها المحرك الرئيسي للنشاط الاجتماعي واستقراره وكذلك الحفاظ على التوازن الاقتصادي رغم ما قد تتعرض له هذه الدول من بعض المعوقات والمشاكل التي تتصادم مع استراتيجية الحكومات في تطبيق سياستها الاقتصادية .

وسنتطرق في هذا الفصل الى الاتي:

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية .

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب نما الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وا ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس .

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية .

قبل معرفة مفهوم التنمية لابد من التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح .

أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وا حصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أوإذا كان النمو الاقتصادي ين في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية .

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر

- فقد عرفها "مانير بالدوين" بأنها :"عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي وخلال فترة زمنية معينة.

- وعرفها" Berger Kindle" بأنها :"الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة".

- وهي "مجمو عة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و (تواصله) توازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية .

أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول والتي من أهمها ما يلي:

أولا: زيادة الدخل الوطني الحقيقي:

ويمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة (في الدخل) أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول النامية، وتقصد زيادة الدخل الوطني الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية (الكلية) المختلفة في خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وا .إمكانيات البلد المادية والفنية .[13]

[13] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2003 ،ص55

ثانيا: رفع مستوى المعيشة :

يحدث هذا عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من الزيادة في الدخل الوطني، كما يمكن أن يرفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل الوطني على الأفراد، وكذا بزيادة متوسط ودخل الفرد حتى يتسنى له رفع مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى معيشته، ومن هنا نجد أن هدفها كرفع مستوى المعيشة، إنما هم من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية في تحقيقيه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية، ولعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته والعكس صحيح .

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، ، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من 3 تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

في الدول النامية يغلب قطاع الزراعة عل القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش للغالبية من السكان، وتلعب الزراعة الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل الوطني، ولهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة هذا الجانب، ويعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة، أو التوسع في الصناعات القائمة، وذلك للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية، وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية .

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية .

أولا: معايير الدخل.

أ - الدخل الوطني الكلي

يقترح الأستاذ "ميد" Mead "قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول، وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه (قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر 2الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى دولة.

ب- الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الوطني المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الجولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ج- معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كطلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقت نظرا لاختلاف الأسس والطرق، ويرى عض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .

ثانيا: المعايير الاجتماعية.

أ- معايير صحية:

من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

- معدل توقع الحياة عقد الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب.

ب- معايير تعليمية:

إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، و أن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج- معايير التغذية

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

ثالثا: المعايير الهيكلية .

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية، الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن الوضع وعلى الأخص من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنو يعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة. ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف ٍ والمدينة .

كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي. وأهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

- نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

- ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

المبحث الثاني: القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية .

تستلزم سياسة التنمية الاقتصادية توافر عدد من الشروط التي تتطلب تهيئة الإطار الملائم لها، ويواجه هذا التغيير عدد من العقبات ترجع إلى البنيان الاقتصادي القائم، وتمسك المجتمع بالأوضاع القائمة ومقاومة عملية التغيير هذه .

ويتطلب مواجهة هذه العقبات اتخاذ عدد من الإجراءات التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث تتمثل في التالية :

1- القضاء على العقبات الاقتصادية.

2- القضاء على العقبات الاجتماعية.

3- تذليل الصعوبات الإدارية.

المطلب الأول: القضاء على العقبات الاقتصادية .

من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية ما يلي :

أولا : تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج

نجدها في غالبية الدول المتخلفة، ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال داخل نطاق الاقتصاد القومي، أحدهما قطاع اقتصادي متقدم والآخر قطاع تقليدي متخلف ويفصل بينهما خطوطا قاطعة تقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين كلاهما شبه مغلق مما يؤدي إلى وجود ترابط اقتصادي بين قطاع وآخر. على عكس الحال في الاقتصاديات المتقدمة حيث تترابط وتتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي يجعل نمو إحدى الصناعات أو المنطق يؤثر على الاقتصاد القومي بأكمله ويدفعه إلى الأمام.

وللقضاء على هذه الظاهرة (الاقتصاد المزدوج) يتطلب الأمر تنفيذ برامج للإصلاح الزراعي، وهذا من خلال إحداث تغيير شامل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الزراعية .

كذلك يجب أن يستهدف أي برنامج للإصلاح الزراعي زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستواه مع خفض نفقات الإنتاج، وذلك بإحلال أساليب الإنتاج الحديثة محل التقليدية السائدة. خلاصة القول أن القضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الترابط بين قطاع الزراعة وغيرها من قطاعات النشاط الاقتصادي بحيث يدفع لنمو أحد هذه القطاعات النمو في بقيتها، وبحيث يتحقق الترابط الاقتصادي.

ثانيا: ندرة رؤوس الأموال

ندرة رؤوس الأموال وصعوبة تحقيق معدل مرتفع لتكوين رأس المال وبالتحديد ندرة رؤوس الأموال المستثمر بالنسبة إلى عدد السكان، ويراعى أن مصدر كل استثمار هو الادخار، ومن ثم فيمكنا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار وخاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

لذلك كان على الدولة أن تنتهج سياسة للتنمية الاقتصادية من خلال تسيير وسائل الادخار وإيجاد الحوافز للمدخرين وإنشاء المؤسسات الادخارية . وترتبط بصعوبة ضعف مستويات الادخار صعوبة أخرى هي سوء توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المختلفة، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلال أجهزة التمويل في الدول النامية نتيجة لعدم انتشار المؤسسات المتخصصة في التمويل طويل الأجل،

كما هو الحال في بنوك الاستثمار في الدول المتقدمة وتتطلب عملية تكوين رأس المال بإتباع إحدى الوسيلتين التاليتين:

1- تحويل بعض الموارد المستخدمة في إنتاج سلع استهلاكية إلى إنتاج السلع الرأسمالية.

2- زيادة الناتج الكلي بحيث يتكون في غالبية من معدات رأسمالية، بحيث تكون السلع الرأسمالية بمثابة إضافات جديدة إلى السلع الاستهلاكية.

ثالثا : انخفاض الكفاية الإنتاجية

ويرجع انخفاض الكفاية الإنتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، أي يجب أن تكون هذه العناصر على جانب من الجودة.

أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال و إنما تنحصر في اكتسابهم لصفات أفضل من حيث تعليمهم و تزويدهم بخبرات جديدة وتدريبهم على استخدام الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة وحقيقة الأمر أن الدول النامية تفتقر إلى أصحاب الكفاءات التنظيمية والإدارية ويمكن عمل الدراسات والتدريبات اللازمة لتوفير هذه الكفاءات .

المطلب الثاني: القضاء على المعوقات الاجتماعية .

من المعلوم أن النظام الاجتماعي السائد في مجتمع معين يؤثر تأثيرا ملحوظا على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع،لذلك فإن النظم الاجتماعية العقيمة التي تسود غالبية لدول النامية، تعتبر بحق من أهم المعوقات لعملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول نذكر منها:

أولا : إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج تمثل نصف المتجمع.

ثانيا : من العادات الاجتماعية التي تنعكس آثارها الضارة على النشاط الاقتصادي، الإسراف في الإنفاق ثانيا على الاستهلاك، وفي هذا ما يحد من قدرة الأفراد على الادخار .

ثالثاً : الحد من ارتفاع معدل نمو السكان .ويلاحظ أننا لا نقصد زيادة عدد السكان في حد ذاته بل المقصود هو زيادة عدد السكان بالنسبة على بقية موارد الإنتاج فلكي يرتفع مستوى معيشة الأفراد يجب أن يفق معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية معدل الزيادة في السكان..

وخلاصة القول أن العملية الاقتصادية تتطلب القضاء على هذه المعوقات الاجتماعية حقيقة أن التغيير الاجتماعي يتطلب فسحة من الوقت قد تمتد لفترة طويلة نسبيا، إلا أنه يراعى أنه من الممكن اختصار هذه الفترة كثيرا باتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة والتي يمكن أن تحدث آثارها في المراحل الأولى للتنمية، ومن ين هذه الوسائل والإجراءات حملات التوعية التي يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام، ومن بينها أيضا إصدار التشريعات اللازمة .

المطلب الثالث: تذليل الصعوبات الإدارية .

تعترف الحكومات في كل مكان بالدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في التنمية، لذلك تقدم تسهيلات متعددة للتدريب الإداري، وكثيرا ما حالت الهياكل الإدارية القائمة في الدول النامية دون تمكينها من الانطلاق نحو التنمية وكثيرا ما فشلت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب قصور الأجهزة الإدارية وتعقد إجراءاتها. وعدم كفاءاتها مما يعتبر عائقا خطيرا يحول دون نجاح الخطط التنموية.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور أخرى من أهمها زيادة الاستثمارات، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة. وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي وذلك أسوة لم فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما دولا زراعية، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي.

وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية، بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية،

ويوضح الأستاذ "روستو" في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، وهي:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة النضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

وقد أكد الأستاذ "آرثر لويسA. Louis" " أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2%كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2%يجب أن يرفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4% ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا، ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة.

المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية

يعارض العديد من الاقتصاديين على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض الاستثمار القومي عن ح ٍد معين والا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي.

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة لتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، كما أن الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية، ولكن هناك تجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل

دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية، والاقتصادي "روز نشتين رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قدم فكرته بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوربا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة، والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا يفي قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية، ويرى "روز نشتين رودان" أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة.

المطلب الثالث: إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية نذكرما يلي:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روز نشتين رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز "نيركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا التوازن بين القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنو

بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة، وهذه الإستراتيجية تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وينطوي تحت مفهوم التوازن، التوفيق بين الزراعة والصناعة في خطط التنمية فلا تنتعش إحداهما على حساب الأخرى، 1كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الإنتاجية، ويرى "نيركسه" أنه ليس من الحكمة في ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكتفي باستيرادها مستفيدة بمزايا الإنتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة، ويرى "نيركسه" أيضا أن لا غنى عن قيام الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء والطرق والموانئ والخدمات اللازمة لقيام الصناعة ولتوفير المناخ الاقتصادي لملائم لها.

وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الإستراتيجية ما يلي:

تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من الصناعة وثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة، والواقع أن أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أي صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات في مجال الصناعة، كما أن إنشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضروري أن يخلق وضعا متوازنا.

- هذه الإستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الإنتاج وذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد إنشاؤها، وكأنها تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبتعد كثيرا عن الواقع، ويرى البعض أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا بحيث أن البلد التي تتمكن من تجهيز هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة.

- إن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي إلى الوصول بالمشروعات إلى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الإنتاجية.

إن مسألة اتساع السوق الداخلي لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فمقتضيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تتطلب النظر إلى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق.

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي القومي بأكمله أي إحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة وهادفة، فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل، كما تفتقر غلى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن ومن ثم فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية، والاقتصادي "هيرشمان" صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن، حيث يركز على موضوع تقرير أولويات الاستثمار والمعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الاستثمار في لمجالات الأخرى التي تتعامل معه ويتناول هذا الموضوع من ناحيتين:

الأولى :المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، حيث أن إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي يحث المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، أم القيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي سوف يسفر عن

ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لأس المال الاجتماعي لتيسير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ويجمع الاقتصاد القومي مع الوقت بين نوعي الاستثمار المتكاملان.

الثانية :المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من مقدرة على حق الاستثمار من غيره من الأنشطة المكملة له، ويعتبر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد.

خاتمة الفصل

تنتهج دول العالم سياسات تنموية تندرج في اطار برامج سياساتها التنموية وذلك لتحقق لشعوبها اقصى حق من الرفاهية حيث يندرج الاستثمار ضمن سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحقق التنمية اهداف الدولة التي سطرتها.

الفصل الثالث

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني

مقدمة الفصل

بعد ان تطرقنا في الفصول السابقة الى موضوعي الاستثمار الاجنبي المباشر وموضوع التنمية الاقتصادية ومكوناتها سنتطرق في هذا الفصل الى موضوع العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية حيث نجد العلاقة المتكاملة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية بحكم ان الاول يدخل في استراتيجية الثاني فقد ارتقينا في هذا الفصل الى توضيح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية قد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث

- **المبحث الاول :** دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية الاقتصاد الوطني
- **المبحث الثاني:** دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية
- **المبحث الثالث:** دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الواردات المالية والتكنولوجيا

المبحث الاول : دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية الاقتصاد الوطني

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلدان التي تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي و هذا ما سنراه في هذا المبحث .

المطلب الاول : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التكوين الرأس مالي

تعاني معظم البلدان النامية من نقص في رؤوس الاموال التي تلزمها لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدانها اذ ترجح اغلب هاته المشاكل لاسباب متعددة حسب كل بلد كضعف الادخار ونقص الدخل القومي مما تضطر لتعويض هذ النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تُحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة.[14]

من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلدان النامية، ولاشك أن هذه الاستثمارات إذاماأحسنت توجيهها يمكن أن تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان، فمن المتصور أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل المحلي حيث يمكن أن يدخر جانب منها ويتحول إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

بالإضافة إلى أّنها تساهم في سد بعض الفجوات الرئيسية في البلدان النامية، فهي تساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسدفجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام

[14] نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،ص400 .

واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص، وسدالفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الاستثمارية.

كما أن هذه الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدول المضيفة مرتين،الأولى عند قدومها إلى البلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في السواق الخارجية، مما يحول اقتصادالدولة إلى اقتصاد تصديري ويؤدي إلى تقليص فاتورة الاستيراد.

كما أن الشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية تساهم في حلّ مشكلة قصور التمويل أوعجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء باحتياجات التنمية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليًا أومن أسواق المال أوبأسلوب غير مباشر بإحدى الطرق التالية:

- تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النامية؛

- كذلك توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، ذلك أن ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملاً مشجعا لتدفقات المعونة الأجنبية؛

- كذلك تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية، بتقديمها فرص مغرية الاستثمار؛

- إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

على سبيل المثال تعد الجزائر من البلدان السائرة في طريق النمو اذ تسعى لتحقيق نمو اقتصادي عبر الاستثمارات والاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر طرق الشراكة مع الاطراف الاجنبية التي تريد الاستثمار في الجزائر.

يمثل هدا الجدول حجم الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة مابين 2002 الى غاية 2016

الجدول رقم (02)

القطاع	الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات
مبلغ المشاريع المصرحة (مليون دج)	4373	77661	1783922	13572	14820	113772	119139	89441
عدد المشاريع المصرحة	14	137	495	06	25	14	130	01

من اعداد الطالب بناءا على احصاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي

1- قطاع الصناعة :

يعد قطاع الصناعة اهم قطاع يستحوذ على معظم الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة 2002-2016 بـ 495 مشروع استثماري اجنبي ومن بين الاستثمارات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية وصناعة الاغذية وصناعة المركبات والمركبات العسكرية نذكر منها مصنعا مرسيدس لصناعة المركبات العسكرية ومصنع رونو لصناعة السيارات المدنية وكذلك مصنع هيونداي لصناعة الشاحنات و المركبات وكذلك نجد من بين هاته الاستثمارات الاستثمار في انتاج الحديد و الفولاذ كمشروع الشراكة الجزائرية التركية مجمع توسيالي بوهران.

2- قطاع الخدمات :

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها 130 مشروع يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات عديدة خاصة في القطاع المالي كالتامين و البنوك.

3- قطاع البناء :

عرفت الجزائر نهضة كبيرة في مجال البناء وذلك نظرا للمشاريع العملاقة التي تقوم بتشييدها كالطرق و تشييد الملاعب والبناءات السكنية حيث تم التصريح بـ 137 مشروع

4- قطاع الفلاحة :

يعاني هذا القطاع نوعا من التهميش بسبب عدم تركيز الدولة عليه رغم انه قطاع حساس حيث لم يستقطب سوى 14 مشروعا

5- القطاعات الاخرى:

لم تتحصل القطاعات الاخرى كالصحة والنقل والسياحة على المستويات المرغوبة من الاستثمارات رغم دورها الفعال حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص في المشاريع على مستوى هذه القطاعات.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في خلال الفترة 2002و2016

الجدول رقم (03) مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال في الجزائر بين 2002 و 2016[15]

السنوات	النسبة
2002	7.64
2003	3.90
2004	4.30
2005	4.96
2006	6.62
2007	4.68
2008	5.27
2009	5.24
2010	3.93
2011	4.07
2012	4.74
2013	3.75
2014	2.13
2015	4.20
2016	4.31

المصدر بنك البيانات العالمي مؤشرات التنمية العالمية wdi2016

ما يلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة الاستثمار الاجنبي تبقى متواضعة ومتميزة بتذبذبات على مر السنوات بين 2002 و 2016 حيث شهدت أسوء سنة2014 بنسبة 2.13 بينما اكبر نسبة وصلت الى 7.64 و 6.62 سنتي 2002 و 2008 ومن هذا الجدول نستنج ان الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيف في الجزائر ولا يعد مصدر لتمويل الاستثمار في الجزائر.

[15] بنك البيانات العالمي مؤشرات التنمية العالمية wdi2016

المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة

تظهر مشكلة البطالة على مختلف بلدان العالم خصوصا الدول النامية منها وتختلف من بلد لأخر وذلك حسب قوة الاقتصاد الوطني الداخلي لكل دولة ومجموع النشاطات الاستثمارية لكل بلد إلا ان زيادة الاستثمارات تساهم بشكل فعال وحقيقي في امتصاص البطالة عبر التشغيل لليد العاملة مما يسبب انخفاضا للبطالة ففي الجزائر مثلا وحسب التصريحات يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الاجنبية المباشرة المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) بحسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول رقم (04): عدد وظائف المشاريع الاجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة(2002-2016) [16]

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ (مليون دج)	النسبة%	عدد الوظائف	النسبة%
الاستثمارات المحلية	59563	99	9100521	79	904762	87
اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع العام	60239	100	11572213	100	1034016	100

source : http://www .andi.dz/idex.php/ar/declaratio-d-investissement, la date :30/04/2016

بحسب البيانات الواردة في الجدول اعلاه نجد مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشرة في التشغيل الجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الاجمالي من العمال المشغلين في اطار الاستثمارات الاجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 129254 عامل خلال الفترة (2002-2016) وهذا من اجمالي 1034016

[16] source : http://www .andi.dz/idex.php/ar/declaratio-d-investissement, la date//30/04/2016

منصب شغل محقق خلال نفس الفترة اي بمعدل 13% فقط من الاجمالي، الا ان هذه النسبة قد تبدو معقولة اذ ما قورنت بعدد المشاريع الاجنبية المصرحة خلال هذه الفترة والتي لم تصل الى 1% من اجمالي المشاريع المصرحة، حيث ان عملية اجراء القياس بان للاستثمار الاجنبي المباشر.

امكانيات كبيرة في توفير الاحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، اذ ان نسبة 1% من اجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبة 13% من مجموع مناصب العمل، فاذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الاجنبية الى نسبة تصل 10% من مجموع مناصب العمل، فاذا تم تصوير ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الاجنبية الى نسبة تصل 30% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات، لذلك كان منطقيا ان تكثف الجهود اكثر من اجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من اجل استقطاب وجلب اكبر حجم من الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر

المطلب الثالث : الأثر على الصادرات.

إن الاعتقاد بأن تحرير الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاع الإنتاجي (السلعي) من طرف الدول المضيفة يؤدي إلى تدعيم النمو والتنمية التي تحتاج إلى اجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتوجيهها إلى القطاعين معا أي القطاع الإنتاجي والقطاع الخدماتي.

فإن الوصول إلى خدمات فعالة وعالية الجودة في أي اقتصاد هو عنصر أساسي لقدرة الشركات والصناعات على الإنتاج والمنافسة وكذلك لتحسين مستويات معيشة الناس، ولذلك فإن نمو قطاعات الخدمات وقدرتها على التنافس هو أمر يتسم بأهمية متزايدة في جميع الدول. فهو بالنسبة للدول المتقدمة النمو، عامل هام لزيادة الدخل ولضمان مستوى عال لاستخدام عوامل الإنتاج فيها بصورة مستدامة في بيئة قادرة على المنافسة دوليا أما بالنسبة للدول النامية فإن بناء قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة هو أمر ضروري للشروع في عملية التنمية و الإسراع فيها من خلال الإنتاجية و

رفع مستويات المعيشة، و زيادة الصادرات، و تحقيق وفرات الحجم، وارتقاء سلم المهارات و التكنولوجية.[17]

وفي هذا الجانب تظهر أهميته من خلال النقاط الأساسية التالية:

- إنّ فسح قطاع الخدمات أمام الشركات الأجنبية، قد يؤدي إلى مساهمة هذه الأخيرة بشكل فعال في تحسين الخدمات المقدمة للسكان، مثل الخدمات الصحية، الكهرباء، الأنشطة التجارية...الخ. ومن تم تضحى مثل هذه الخدمات أفضل ممّا كانت عليه إلى جانب أنّ تحقيقها يتم بأسعار معقولة، بالإضافة إلى توزيعها الكفء.

- يساهم أيضا الاستثمار المباشر الأجنبي في زيادة قدرة هذه الخدمات المالية التجارية، وذلك من خلال جلب رؤوس الأموال، والمعارف التكنولوجية، وإعادة هيكلة المشاريع غير الفعالة.

- وكنتيجة للنقطة الثانية فإن النهوض بهذا القطاع وخاصة فيما يخص خدمات التخزين، الاتصالات، الأنشطة التجارية المختلفة، التمويل يمكن من تدعيم القطاع الإنتاجي، ومن تحسين المحدّدات الاقتصادية للدول المضيفة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

- يساهم الاستثمار المباشر الأجنبي أيضا في دفع قدرة هذا القطاع على التنافس وذلك من خلال زيادة صادرات تلك الخدمات باعتبارها مدخلات لإنتاج السلع والخدمات.

- يمكّن الاستثمار المباشر الأجنبي الدول المضيفة من اختراق الأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الاختراق وهو التصدير. بحيث عندما تقوم هذه الدول بدعوة الشركات الأجنبية لأجل تجسيد استثماراتها وفق سياسة الإنتاج بغرض التصدير، معناه الوصول إلى الأسواق الدولية، و

[17] UNCTAD , world investment report 2002, op- cit, p 117,118.

خاصة و أن تلك الشركات التي تحضر معها رؤوس أموال، و تكنولوجيا، و مؤهلات التسيير، و التسويق، تسعى بلا هوادة إلى اكتساب القدرة على المنافسة على المستوى العالمي، و على اختراق الأسواق الدولية، انطلاقا من الدول المضيفة لها.

- ففي بلدان شرق أسيا، لعب الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر دورا مهما في مساندة الصادرات الصناعية المتقدمة، و في كوريا مثلا يعزى إلى الشركات التابعة لشركات أجنبية ما بين 65% و 73% من الناتج في قطاع الصناعات الكهربائية و الإلكترونيات[18].

- وكنتيجة للنقطة الأولى، يمكن بهذا الاستثمار المباشر الأجنبي تكثيف من الصادرات، مما يفسح ذلك المجال لبلوغ مكانة مرموقة على صعيد التجارة الإقليمية من خلال الاستحواذ على حصتها في السوق الإقليمية على أساس بنود الاتفاقيات الإقليمية بشأن التجارة والاستثمار، ويتبيّن من هذا أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يحل في الواقع محل صادرات الدول المضيفة، ولكن يعمل على تنشيطها و تكثيفها.

- و في حال توجيه تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وفق سياسة إحلال الواردات، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكّن من إحلال إنتاج الشركات الأجنبية محل واردات الدول المضيفة التي كانت تكلّفها نفقات باهظة.

- بالإضافة إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة من وسائل تحقيق التخصّص، إذ في حال مثلا الاستثمار المشترك بين شركة محلية و شركة أجنبية و الذي يتجلى من خلال إنشاء شركة مختلطة في قطاع معين فإن ذلك كفيل بأن يؤدّي إلى تخصص هذه الأخيرة في إنتاج منتجات معينة أو تحقيق خدمات معينة و هذا ما يعود بالفائدة على الدول المضيفة.

[18] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص356.

و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي تتجلى أكثر من خلال إحداث هذا الأخير للتأثير على النمو بشكل إيجابي في الدول التي تتبع سياسة الإنتاج بغرض التصدير أعمق من تلك التي تتبع سياسة إحلال الواردات.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّه يجب الأخذ في الاعتبار بعض الآثار الأخر سواء الناجمة عن الممارسات وشروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي فضلا عما قد ينجم من آثار نتيجة فتح أو الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لخلق علاقات تكامل بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة، مثل قطاع السياحة والبنوك والتأمين[19].

المبحث الثاني : دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات

المطلب الاول : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اضعاف قوة الاحتكار وتعزيز التنافسية

من الممكن ان يحدث هذا الوضع اذا كانت احدى الشركات المحلية او عدد قليل من الشركات يقوم باحتكار نشاط اقتصادي معين وذلك قبل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ولكن بعد تدفقات هذا الاخير يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية المحتكرة فيقومون بزيادة الانتاج وخفض الاسعار في ذلك المجال من الانتاج[20]

[19] نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص437.

[20] علي عبد الفتاح ابو شرارة , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ,دار المسيرة للنشر ,الطبعة الاولى 2007.

ان الحركة العالمية لراس المال يحد من قدرة الحكومات على اتباع سياسات رديئة واضافة الى تلك الميزة التي تنطبق على كافة رؤوس الاموال الخاصة يلاحظ فيلدشتاين عام 2000 ان المكاسب التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة ومنها نذكر:

- تحقيق الارادات لدى مصالح الضرائب للدول المضيفة.
- زيادة المنافسة والتقليل من حدة الاحتكار.
- توفير مناصب شغل.
- الزيادة في معدل الدخل الفردي.

المطلب الثاني : دور وأثر الاستثمار الاجنبي على الناتج المحلي

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الانتاج الداخلي للدولة المضيفة وذلك عن طريق المصانع والمؤسسات الصناعية و الانتاجية والخدماتية والى غير ذلك حيث يؤدي الى زيادة وتيرة الانتاج وتحقيق المستوى المطلوب من الطلب المحلي على المنتجات والخدمات مما يساعد الدولة المضيفة من تخفيض من حجم الواردات وقد يصل احيانا الى مستوى التصدير الى الدول الاخرى اذا كان هنالك فائض في العرض.

ولعل من هنا سنبرز في هذا المحور كذلك دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مساهمته في الناتج المحلي في الجزائر

- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي**

الجدول رقم (05): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	النسبة(%)
2000	0.8
2001	2.17
2002	1.87
2003	0.93
2004	1.03
2005	1.05
2006	1.53
2007	1.24
2008	1.55
2009	2.02
2010	3.3
2011	2.5
2012	3.3
2013	2.7
2014	4.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات قاعدة بيانات بيئية أداء الإعمال 2014.

من خلال الجدول نلاحظ إن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبقى جد ضعيفة وهذا راجع إلى ضعف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

فبالرغم من ارتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت إلى 2.17% مقارنة مع سنة 2000 والتي كانت 0.8% عاود الانخفاض في سنة ء 2002 ليبلغ 1.87 ثم 0.93% سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات التالية ليصل لأعلى نسبة سنة 2010 بـ 3.3% ليواصل تذبذبه خلال الفترة 2011-2014 ليستقر سنة من بعد بـ 4.1% وتبين والأرقام السابقة إن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائر ي لا يزال ضعيفا على الرغم من انه من الضروري إن نأخذ في الاعتبار تأخر الانفتاح الحقيقي الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لا تزال هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين نوعية المنتجات والخدمات

وهذا من خلال دخول مستثمرين أجانب في نشاطات محددة. في إنتاج مواد التنظيف والتطهير أصبحت تعدد في تلك المنتجات و تطور و تحسن في نوعيتها. فبعض مواد التنظيف المنزلية لم تتغير أنواعها و لا أحجامها و لا حتى أغلفتها الخارجية لمدة تفوق عقدا من الزمن حينما كان الإنتاج و التوزيع محتكرين من طرف مؤسسة عمومية واحدة, لكن بدخول نفس المؤسسة مع شراكة أجنبية تنوعت منتجاتها و تعددت في ظرف سنة واحدة فقط.[21]

إن هذه الحالة لا تقتصر على إنتاج و توزيع مواد التنظيف فقط السالفة،بل يمكن ذكر أمثلة لها في الكثير من قطاعات النشاط التي دخلها المستثمرون الأجانب ، كالسلع الكهرومنزلية و المشروبات الغازية و بعض مواد البناء (الاسمنت خصوصا) و قطاع الاتصالات (الهاتف المحمول).

بينما غياب الشراكة الأجنبية في قطاعات أخرى جعل نوعية منتجات هذه الأخيرة مستقرة لا تعرف أدنى تغيير حتى من الناحية الشكلية البسيطة، ناهيك عن النواحي التي تستدعي تنويعا في الاستخدام أو تجديدا في المنتوج. ويمكن التدليل على هذا ببعض منتجات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

[21] 1مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ،العدد،04الجزائر،، 2006ص.76

التي لم تدخل تعديلات ملموسة ذات مغزى على منتجاتها لمدة تقترب من العشر سنوات وتتجاوزه في بعض المنتجات. والأمر شبيه أيضا إذا نظرنا في بعض المؤسسات الأخرى التي لا تولي أي اهتمام لتنويع منتجاتها وتحسين نوعيتها حسب متطلبات السوق و تطورات الحياة المعاصرة، كالمنتجات الكهرومنزلية والمدافئ المشغلة بالغاز و الكهرباء وغيرها.

ومن من يمكن ان نلخص هذا كالأتي

- يساهم الاستثمار في زيادة حجم الانتاج الداخلي.
- يساهم الاستثمار الاجنبي في تحسين نوعية المنتجات والخدمات عبر التكنولوجيا المستعملة.
- ان زيادة المنتوجات وتنوع جودتها يزيد من حدة المنافسة في السوق.

المبحث الثالث: دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشرعلى الواردات المالية والتكنولوجيا

المطلب الاول : التخفيف من الواردات السلعية البلد المضيف .

مثلما ذكرنا في المحاور السابقة ان للاستثمار الاجنبي دور فعال في زيادة الانتاج الداخلي الوطني عبر المنتجات المصنوعة في البلاد مما يؤدي الى تغطية الطلب المحلي على السلع المنظورة او الغير منظورة بشكل عام وهذا ما يغني الدولة عن التقليل من حجم الواردات لأنها في غنى عنها بسبب توفرها محليا هذا اذا راعينا طبعا السعر والجودة كعاملين متساويين بين المنتوج المحلي والأجنبي.

واذا توجهنا الى حالة الجزائر فسنجد ان الصادرات السلعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال ضعيفة مما يوحي بأن إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجه أساسا للسوق المحلي الأمر الذي يدفعنا إلى وضع الفرضيتين التاليتين

الأولى :أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تلبية الطلب المحلي الذي لم يكن ملبيا سابقا بالواردات.

الثانية :الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخفض في الواردات الجزائرية من خلال آدائها لدور إحلال الواردات.

بخصوص الفرضية الأولى يمكن البرهنة عليها بشح و قلة عرض الكثير من السلع و المواد في السوق الجزائري كبعض مواد البناء (الاسمنت خصوصا) و الكثير من قطع الغيار و المنتجات الكهرومنزلية و الالكترونية ...الخ.

الأمر الذي يجعل إنتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يوجه أساسا إلى السوق المحلي (الجزائري)، و من ثم لا تساهم في الرفع من حجم الصادرات.

أما الفرضية الثانية فيمكن اعتبارها خاطئة إذا أخذنا المعطيات السوق المحلي)الجزائري (الذي يعتبر خالي من المنتج المحلي ، ومع هذا الضعف الذي سجلته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد و التقليل من حجم الواردات إلى الجزائر.

غير أن ارتفاع قيمة الواردات تحدث نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات و/أو ارتفاع الطلب المحلي إلى مستوى يفوق الإنتاج المحلي. تساهم بطريقة غير مباشرة في تخفيض الواردات من خلال تلبيتها للحجم الفائض من الطلب المحلي على الإنتاج المحلي قبل دخول الاستثمارات المذكورة

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المالية العمومية

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في إطار الخوصصة الكاملة للمؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة الأجنبية تخفض أو تزيل نهائيا الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية الناتجة عن تعثر مثل هذه المؤسسات و تحقيقها لنتائج سلبية خلال فترات زمنية متتابعة.

وقد تنقلب تلك الأعباء إلى مداخيل تجنيها الخزينة العمومية من خلال اقتطاع الضرائب المتنوعة الناتجة عن ممارسة النشاط الاستغلالي أو الضرائب على الأرباح حين تحققها. و هي حالة محتملة الوقوع بقوة، لأنه لا يمكن تصور مجيء مستثمر أجنبي بهدف تحقيق خسائر من وراء استثماراته.

مما سبق يمكن تصور المردود المالي الذي يعود على المالية العمومية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إذا تمت هذه الاستثمارات في الشكلين السابقين الذكر.[22]

كما أن عملية الخوصصة أو الشراكة السالف ذكرهما يساهمان في الحافظ على استمرارية هذه المؤسسات، المعنية بالخوصصة أو الشركة، في ظروف أحسن مما كانت عليه. الأمر الذي يوفر فرص عمل و منتجات رأسمالية و/أو استهلاكية، و/أو خدمية في حاجة إليها السوق المحلي بدلا من استيرادها. و كلها عناصر تساهم في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي تفرض عليها

[22] بعداش عبد الكريم ،ص14

المطلب الثالث : الاثار التكنولوجية والبيئة

- نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات

ان دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا, بالرغم من اهميته, فهو ليس تلقائيا او شاملا بل يعتمد على عدد من العوامل التي قد تشجع على مثل هذا النقل او تعيقه, اذ لابد من مراعاة عدة عوامل اساسية تؤثر في القرار الذي تتخذه الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة حيث ان هذه الشركات لا ترغب في نقل كل انواع التكنولوجيا. حيث تستطيع الشركة الفرعية او التابعة ان تستفيد من التكنولوجيا المتطورة لدى الشركة الام, وتستطيع بمساعدتها ان تطور نفسها تكنولوجيا تماشيا مع متطلبات السوق في الدول المضيفة, اما اذا كان الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن مشروع جديد فان استفادة الشركات المحلية تكون محدودة خاصة في ظل منافسة قوية من هذه الشركات والمشروع الجديد . كما ان لطبيعة النشاط في هذا المجال دور مهم من حيث نقل التكنولوجيا او عدمه , حيث ان بعض الصناعات التنافسية تحتم على الشركات متعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا للمنافسة في حين لانه في بعض الصناعات او الانشطة الاقتصادية التي لا تتصف بالمناسفة الشديدة او ليست ذات طابع تكنولوجي , يكون مدى نقل التكنولوجيا ضعيفا واذا ما وجد قد لا يكون من نوع التكنولوجيا الحديثة.

الشكل رقم (03) : العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا والتنمية البشرية

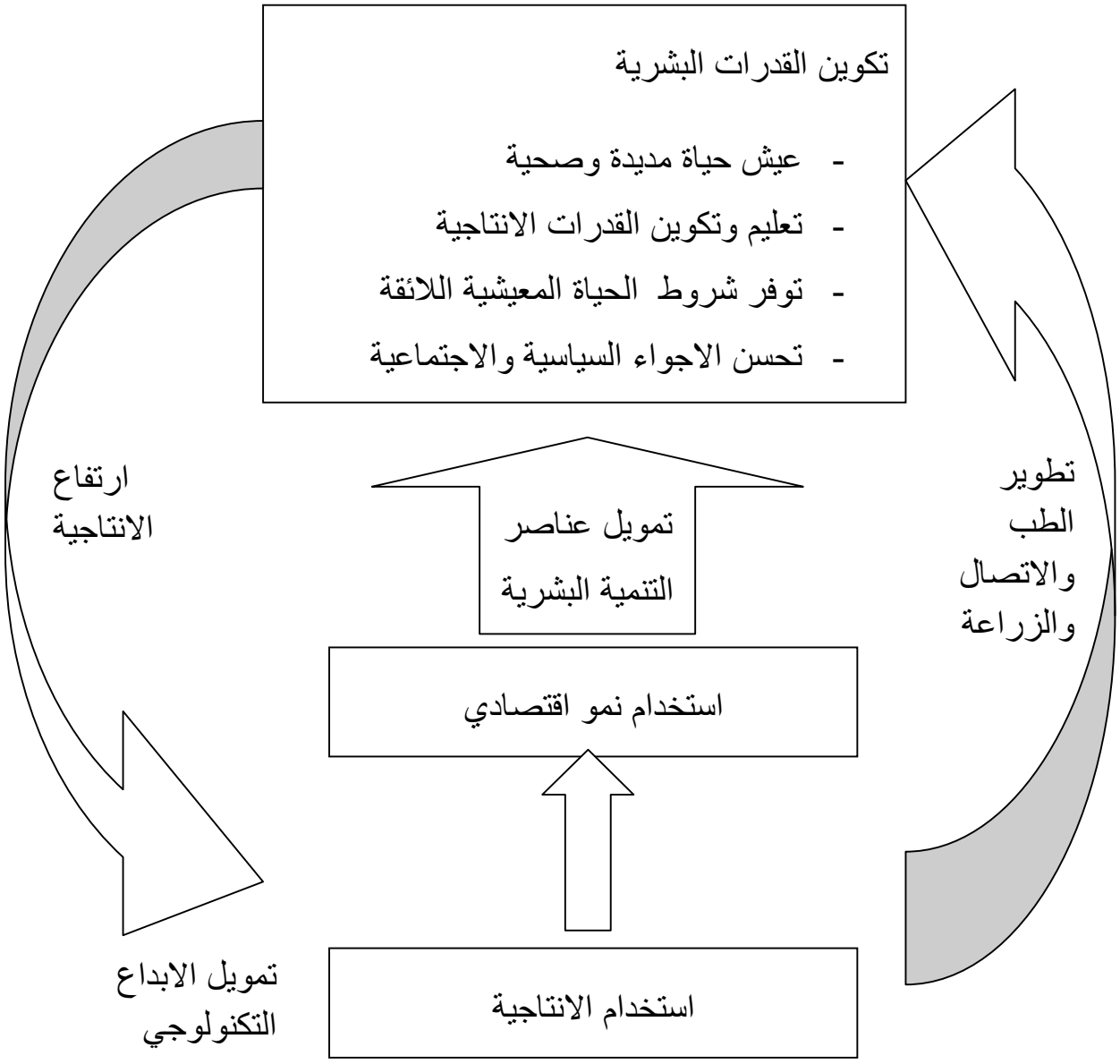

الخاتمة العامة

الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان التي تسعى الى تحقيق ذلك فهو يساهم بشكل فعال في تمويل المشاريع عبر رؤوس الاموال الاجنبية المتوافدة في البلد المضيف ويعطي الدفع الحقيقي لتحريك عجلة الانتاج السلعي والخدماتي والتي ترافقه تكوين العنصر البشري المحلي وتحقيق اقصى قدر من العمالة والتي تخفض من البطالة في البلاد المضيفة وكذلك جلب التكنولوجيا الى البلدان المضيفة والتي تكون عادة بلدان نامية وفي طريق النمو تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة وبطرق افظل.

حيث تمت الاجابة على الفرضيات التي طرحناها في هذه المذكرة وهي

- **الفرضية الاولى :**

يتحدد الاستثمار الاجنبي المباشر وفق عدة محددات نذكر من اهمها الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان وكذلك القوانين المتعلقة بالاستثمار للبلاد المضيفة وسياساتها التجارية والضريبيةعلى المستثمر الاجنبي

- **الفرضية الثانية :**

الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان المضيفة يساهم بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر دوره الفعال في تحقيق مستوى العمل والرفع من الانتاج وتكوين راس المال وتحقيق ايرادات مالية للدولة والتخفيف من الاستراد والتوجه نحو الاستثمار.

- وعلى ضوء هذا البحث توصلنا للنتائج التالية:

- للاستثمار الاجنبي اهمية بالغة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
- يحقق الاستثمار الاجنبي المباشر عدة ايجابيات للدولة كالتخفيض من البطالة وتكوين راس المال البشري.
- جذب التكنولوجيا والتحكم فيها.

رغم الجهود المبذلة في الجزائر لمحنا الى وضعيتها في البحث الا ان الاستثمارات لا تزال لم ترى النور في هذه البلاد لضعفها وقلتها.

اهداء	
شكر وعرفان	
الفصل الأول الاستثمار الاجنبي المباشر	08
مقدمة الفصل	09
المبحث الأول: ماهية الاستثمار	10
المطلب الأول :تعريف الاستثمار	10
المطلب الثاني : خصائص الاستثمار	11
أولا - مصاريف الإستثمار	11
ثانيا - التدفقات النقدية	12
ثالثا - مدة حياة الإستثمار	13
المطلب الثالث: أنواع الاستثمارات	13
أولا- حسب نوعية الاستثمار	13
ثانيا - حسب أداة الاستثمار	14
ثالثا- حسب معيار التعدد و عدم التعدد	15
رابعا- حسب معيار القائم بالاستثمار	17
خامسا- حسب معيار ملكية الاستثمار	17
سادسا- حسب المعيار الجغرافي	18
المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر	19
المطلب الاول :ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	19
المطلب الثاني : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	22
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	25
أ- العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية	25
ب- العوامل التي تخص الدول المضيفة	27
المبحث الثالث : الاستثمار الاجنبي المباشر الاهداف والدوافع	29
المطلب الاول : أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	29
أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	29
الثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الثاني: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر	31
أولا: دوافع المستثمر الأجنبي	31

ثانيا: دوافع إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة	32
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	32
أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر	33
ثانيا : سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر	35
خاتمة الفصل	
الفصل الثاني التنمية الاقتصادية	39
مقدمة الفصل	40
المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية	41
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	41
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	42
أولا: زيادة الدخل الوطني الحقيقي	42
ثانيا: رفع مستوى المعيشة	42
ثالثا: تقليل التفاوت في الدخل والثروات	43
رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني	43
المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية	44
أولا: معايير الدخل	44
ثانيا: المعايير الاجتماعية	45
ثالثا: المعايير الهيكلية	46
المبحث الثاني : القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية	48
المطلب الأول: القضاء على العقبات الاقتصادية	48
أولا : تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج	48
ثانيا: ندرة رؤوس الأموال	49
ثالثا : انخفاض الكفاية الإنتاجية	50
المطلب الثاني: القضاء على المعوقات الاجتماعية	50
المطلب الثالث: تذليل الصعوبات الإدارية	51
المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية	52
المطلب الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي	52
المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية	53
المطلب الثالث: إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن	54
أولا: إستراتيجية النمو المتوازن	54

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن.	56
خاتمة الفصل	57
الفصل الثالث : دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني	58
مقدمة الفصل	59
المبحث الاول : دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنمية الاقتصاد الوطني	60
المطلب الاول : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل التكوين الرأس مالي	60
المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة	65
المطلب الثالث : الأثر على الصادرات	66
المبحث الثاني: دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات	69
المطلب الاول : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اضعاف قوة الاحتكار وتعزيز التنافسية	69
المطلب الثاني : دور وأثر الاستثمار الاجنبي على الناتج المحلي	70
المطلب الثالث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين نوعية المنتجات والخدمات	72
المبحث الثالث: دور واثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الواردات .المالية والتكنولوجيا	73
المطلب الاول : التخفيف من الواردات السلعية البلد المضيف	73
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المالية العمومية	74
المطلب الثالث : الاثار التكنولوجية والبيئة	75
الخاتمة العامة	77
الفهرس	79
قائمة المراجع	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	

مراجع باللغة العربية

- بعداش عبد الكريم ،ص14
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان ص32.
- حمد حسن الجبوري, الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية , دار المسيرة للنشر,الاردن
- عبد السلام ابو قحف, ادارة الاعمال الدولية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2006,ص29
- علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرننة، أساسيات الاقتصاد، الطبعة 6 ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2003
- طلال بن سمينة ,الاستثمارات الاجنبية المباشرة,ص32
- علي عطية عبد السلام و فرحات صالح شرننة، أساسيات الاقتصاد، الطبعة 6 ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا،2003.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , دور الاستثمار الاجنبي المباشرلا في التنمية الاقتصادية ص68.
- منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005 ،ص 584.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2003 ،ص35
- هوشيار معروف، "الاستثمارات و الأسواق المالية"، دار الصفاء، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2003 ، ص 03 .
- حمدي مية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003.

- فريد النجار، "الإستثمار الدولي والتنسيق العربي"،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 ،ص23
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2003 ،ص55
- نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،ص400 . [1]
- بنك البيانات العالمي مؤشرات التنمية العالمية wdi2016
- قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص356.[1]
- نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص437.[1]
- علي عبد الفتاح ابو شرارة ,الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ,دار المسيرة للنشر,الطبعة الاولى 2007.
- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ،العدد،04الجزائر،، 2006ص.76
- بعداش عبد الكريم ،ص14

- **مراجع باللغة الاجنبية**

- UNCTAD , world investment report 2002, op- cit, p 117,118.

- **مواقع انترنت**

- http://www .andi.dz/idex.php/ar/declaratio-d-investissement,
- http://www .ons.dz

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	انواع الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة	16
02	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المضيفة	28
03	العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا والتنمية البشرية	76

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر	17
02	حجم الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة مابين 2002 الى غاية 2016	62
03	مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال في الجزائر بين 2002 و 2016	64
04	عدد وظائف المشاريع الاجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	65
05	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	71